نشأة الأحزاب السياسية وتطورها في تركيا حزب العدالة والتنمية نموذجًا

الباحثة
هدير أحمد فؤاد أباظة
كلية الدراسات الاسيوية – جامعة الزقازيق

تحت اشراف

أ.د. هشام بشير

وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث – كليه الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعه بني سويف

& د.محمود العدل

مدرس بكليه الدراسات الأسيوية العليا– جامعة الزقازيق

مقدمه

يعد الاستقرار السياسي إحدى الركائز الأساسية التي تُسهم في تشكيل مستقبل الدول والشعوب، حيث يتعدى تأثيره الجوانب السياسية، ليشمل الاقتصاد والمجتمع والثقافة. ويُعرف الاستقرار السياسي بقدرته على توفير البيئة الملائمة للأمن والتنمية والتقدم والازدهار، مما يُسهّل من اتخاذ القرارات، ويعزز من ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة. في السياق التركي، يعتبر الاستقرار السياسي قضية بالغة الأهمية، حيث مرت البلاد بكثير من التقلبات السياسية والاقتصادية خلال العقود الماضية، منها الانقلابات العسكرية والصراعات الداخلية، مما أثر على الحياة اليومية في الدولة، وأدى إلى انقسامات اجتماعية بين أفراد الشعب.

ويبرز حزب العدالة والتنمية، الذي تأسس عام ٢٠٠١، كأحد الفاعلين الرئيسيين في الحياة السياسية التركية، فقد نجح الحزب، منذ بداياته، في جذب شريحة كبيرة من أفراد المجتمع التركي، حيث تميز بخطابه السياسي الذي يجمع بين القيم الإسلامية والمبادئ الديمقراطية. يعد حزب العدالة والتنمية تجسيدًا لفكرة الحزب السياسي الذي يعبر عن تطلعات المجتمع، وهو ما سمح له بتحقيق نتائج ملحوظة في الانتخابات وتحقيق استمرارية في الحكم.

ظهر دور حزب العدالة والتنمية في تحقيق الاستقرار السياسي بالدولة التركية من خلال عدة سياسات وإجراءات، تتضمن تعزيز الحوار بين مختلف المكونات الاجتماعية، وتبني سياسات اقتصادية تُعزز من النمو، وتقلل من معدلات البطالة. كما ساهم الحزب في تطوير البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية، مما زاد من رضا المواطنين وولائهم للحكومة. لكن الاستقرار الذي حققه الحزب لم يكن خاليًا من التحديات؛ حيث واجه الحزب انتقادات داخلية وخارجية، وصعوبات في إدارة التنوع الثقافي والعِرْقي في البلاد.

بالإضافة إلى ذلك، تجسدت العلاقة بين حزب العدالة والتنمية والاستقرار السياسي أيضًا في كيفية تعامله مع الأزمات السياسية والاقتصادية. من خلال استجابته السريعة لتغيرات الأوضاع الداخلية والخارجية، استطاع الحزب الحفاظ على استقرار الحكم رغم الظروف الصعبة، مثل محاولة الانقلاب التي جرت وقائعها في عام ٢٠١٦، والتي أظهرت قدرة الحزب على البقاء والتحكم في زمام الأمور بالدولة.

ثانيًا: أهمية الدراسة

تنطلق أهمية موضوع هذه الدراسة من اتجاهين عند تقييم عملية التصدي له بالدراسة والتحليل: أولهما، الأهمية العلمية والنظرية. وثانيهما، الأهمية العملية، وذلك على النحو التالي:

تشير الأهمية من الجانب العلمي إلى تراكم الجهود البحثية وكثرة الكتابات حول موضوع دور حزب العدالة والتنمية في الحياة السياسية في تركيا، ونجد أن هناك الكثير من الأدبيات ناقشت هذه القضية، ولكن لم نجد اهتماما كبيرًا بعملية الاستقرار السياسي في تركيا، لذلك تتبع أهمية هذه الدراسة من أنها جاءت لسد الفجوة البحثية فى هذا المجال، ولذلك تبرز أهميتها في تصديها لعملية تحديد دور حزب العدالة والتنمية في تحقيق الاستقرار السياسي في تركيا، وطبيعة هذا الدور.

وجاءت الاهمية العملية فى بيان مدى ارتباط موضوع الدراسة بالأحداث الواقعية التي نعيش فيها، حيث ناقشت الدراسة هذا الموضوع بناء على مجموعة القضايا والأحداث والتفاعلات السياسية التي شهدتها المستويات الدولية والإقليمية خلال العقدين الماضيين، ومعرفة مدى تأثير دور الأحزاب السياسية، ولاسيما حزب العدالة والتنمية، فى عملية الاستقرار السياسي في تركيا فى الفترة محل الدراسة.

ثالثًا: أهداف الدراسة

تتمثل الأهداف الرئيسية للدراسة، فيما يلي:

- التعرف على تطور الأحزاب السياسية فى تركيا .
- التعرف على دور حزب العدالة والتنمية في تحقيق التوازن بين الحياة المدنية والعسكرية فى تركيا
- التعرف على دور حزب العدالة والتنمية في تحقيق الاستقرار السياسي
- التعرف على دور حزب العدالة والتنمية في تحقيق النهوض الاقتصادى في تركيا.

رابعًا: المشكلة البحثية

عانت تركيا كثيرًا من حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وواجهت الكثير من موجات العنف والانقلابات العسكرية المتكررة. ومع صعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم، قام بضخ دماء جديدة في السلطة، من أجل النهوض بالدولة التركية، والخروج بها نحو الاستقرار السياسي والاقتصادي وتنفيذ البرامج الإصلاحية في

كافة مجالات ومناحي الحياة. وتظهر المشكلة البحثية عندما ينصب الحديث عن دور حزب العدالة والتنمية في تحقيق الاستقرار السياسي في تركيا،

خامسا: تساؤلات الدراسة

، يُثار تساؤل رئيسي مفاده: **إلى أي مدي كان لحزب العدالة والتنمية دور في تحقيق الاستقرار السياسي في تركيا؟ ويتفرع عن هذا التساؤل جملة من التساؤلات الفرعية، نذكر منها:**

- ما المقصود اهم الاحزاب السياسية فى تركيا ؟
- ما هو الدور الذي قام به حزب العدالة والتنمية في العملية السياسية والاقتصادية في تركيا منذ توليه الحكم عام ٢٠٠٢؟
- كيف استطاع حزب العدالة والتنمية أن يقوم بالحد من نفوذ المؤسسة العسكرية التركية داخل الدولة؟
- ما المسارات للعملية لحقيق الاستقرار السياسي والنهوض الاقتصادى في تركيا؟

سادساً: منهج الدراسة

تستخدم الدراسة منهج دراسة الحالة، والمنهج الوصفي التحليلي، وذلك على النحو التالي:

- **منهج دراسة الحالة:** ذلك للوقوف على دور حزب العدالة والتنمية في تحقيق الاستقرار السياسي في تركيا، وتأثير ذلك على عملية التحول الديمقراطي.
- **المنهج الوصفي التحليلي:** تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي تم من خلاله تحديد أبعاد وخصائص الظاهرة المدروسة، ووصفها وصفاً موضوعيًّا، وذلك بهدف تحليل المعلومات والمعطيات ذات الصلة بالاستقرار السياسي في تركيا وتأثيره على عملية التحول الديمقراطي في البلاد.

سابعاً: الأدبيات السابقة

١. **دراسة بعنوان**[١]:" **نظرية عن الإصلاح السياسي**") وقد ناقشت الدراسة الجذور التاريخية لمفهوم الإصلاح السياسي،. و على الأبعاد والمفاهيم الأساسية للإصلاح و معوقات الإصلاح السياسي: الاقتصادية، والثقافية، وكذلك الآليات أو المؤسسات المتعددة المساهمة في تحقيق الإصلاح، وأخيراً مختلف آثار الإصلاح السياسي ونتائجه. وانتهت الدراسة إلى أن الإصلاح السياسي ليس ظاهرة جديدة بل قديمة، وأن أشكال عملية الإصلاح قد تأخذ صورا متعددة، مثل إحداث الإصلاح بالعنف، أو بالتغيير السلمي.

٢. **دراسة بعنوان**[٢]:" **التحول الديمقراطي: قراءات نظرية**"تناولت هذه الدراسة المقصود بالتحول الديمقراطي و التنظير السياسي معه، وتحليل ظاهرة الانتقال الديمقراطي، واعتمدت الدراسة على منهج المدخل التاريخي

([١]) محمد تركي، الإصلاح السياسي: دراسة نظرية، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، مج ١٣، ع ٥، جامعة آل البيت– عمادة البحث العلمي، الأردن، ٢٠٠٧.

([٢]) عمران محمد المرغني، التحول الديمقراطي: قراءات نظرية، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، س٩، ع١، جامعة مصراتة– كلية

والمنهج الوصفي والتحليلي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن التحول الديمقراطي يحتاج إلى بيئة خاصة تسهم في تحقيق فكرة الديمقراطية، وتقديم وثيقة قانونية دستورية تدعم احترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون. وأكدت الدراسة أن عملية التحول الديمقراطي تتم بشكل تدريجي، وليس بشكل مفاجئ. ومن توصيات الدراسة، أنه يمكن الاستفادة من نجاحات الدولة ومن تجربتها منعا للانجراف في الصراعات والحروب الأهلية. مع التأكيد على قيم الحكم الرشيد المتجسدة في الروح المدنية، والسماح السياسي، والانتماء السياسي، والمواطنة والولاء للدولة، والانتهاء من بناء مؤسسات الدولة بشكل سريع حتى يضفي عليها طابع المؤسسة.

٣. **دراسة بعنوان**[٣]:" **الانتقال الديمقراطي بين التحول والإصلاح السياسي: رؤية في الدلالة المفاهيمية**" ناقشت الدراسة عملية الانتقال الديمقراطي بين التحول والإصلاح السياسي، دلالات المفاهيم المختلفة. وأكدت أن مفهوم الانتقال الديمقراطي يحتاج إلى مزيد من الاهتمام والتركيز، خاصةعلى المستوى النظري وأوضح البحث أن للانتقال الديمقراطي بعدين هما: البعد السياسي والبعد الاجتماعي. وتطرق البحث إلى تعريفات وتصورات خاصة بعملية الانتقال الديمقراطي ومرحلتيه: أولاهما مواجهة النظام التسلطي للأزمات البنيوية. وثانيتهما مرحلة الانهيار أو التحول الديمقراطي. واختتم البحث بالتأكيد على أن عملية الانتقال الديمقراطي من المفاهيم حديثة النشأة

٤. **دراسة بعنوان**[٤]:" **دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة**" احتوت الدراسة على عناصر مهمة مثل الأحزاب السياسية إحدى أهم التنظيمات السياسية وحركة النظام السياسي داخل الدولة، ودور لأحزاب فى تنشيط الحياة السياسية وزيادة قوتها وتحقيق المشاركة السياسية الفاعلة، و أركان النظم الديمقراطية، وطبيعة الحياة السياسية، ومدى كفاءة فاعلية النظام السياسي وكذلك طريقة الوصول إلى الاتصال السياسي المنظم في المجتمع،. كما اهتمت الدراسة بدور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الدولة، وتخطيطها فى الدولة، وتمثلت أهم نتائج الدراسة في أن الأحزاب تقوم بدور بالغ الأهمية في تخطيط وتنفيذ وتقييم السياسة العامة حال وصولها إلى السلطة، وبالتالي ستطبق برامجها عبر القوانين التي سوف تقوم بِسَنِّها في (السلطة التشريعية) أو عن طريق تنفيذها للقوانين المشرعة في (السلطة التنفيذية– الحكومة) أو بسبب تواجدها في المعارضة، ومن ثم قد تقوم باستخدام عدة طرق للضغط والتأثير على السلطة.

٥. **دراسة بعنوان**[٥]:"**التحولات الديمقراطية في تركيا**" تناولت الدراسة طبيعة وآليات التحولات الديمقراطية و التأثير في صنع القرار السياسي التركي، و ممارسات التحول الديمقراطي في تركيا. كشفت الدراسة أن مسيرة

الاقتصاد والعلوم السياسية، ليبيا، ٢٠٢٢.

(٣) نادر السرحان، الانتقال الديمقراطي بين التحول والإصلاح السياسي: رؤية في الدلالة المفاهيمية، مجلة قانونك، ع١١، المغرب، ٢٠٢٢.

(٤) أحمد ناصوري، دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية– سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مج٣٧، ع٢، جامعة تشرين، سوريا، ٢٠١٥.

(٥) عبدالله بن صالح، التحولات الديمقراطية في تركيا، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، مج٢٦، ع٢، الجامعة الإسلامية بغزة– شئون البحث العلمي والدراسات العليا، فلسطين، يونيو ٢٠١٨.

التحولات الديمقراطية في تركيا قد تطلبت التخلص من أزمة التوحيد القسري من قِبَل الحكومات المتعاقبة على الحكم. وإلغاء الخصوصيات القومية، وأوضحت الدراسة أيضًا قيام حزب العدالة والتنمية ببناء نظام سياسي جديد في تركيا، كانت نواته الأساسية تتمثل في برنامج تنمية إصلاحي له توجهات وتطلعات حديثة وبعيدة تماما عن الجدل الأيديولوجي السائد خلال الفترات السابقة قبل وصوله إلى السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢. **وانتهت الدراسة** إلى أن التجربة التركية في التحولات الديمقراطية حققت نجاحا مذهلا،. وأوصت الدراسة بأنه يجب على الدول العربية أخذ النموذج التركي كمثال يحتذى به، المجال. كما أوصت بمقارنة التجربة التركية بالتجربة المصرية للتعرف على الأخطاء التي تسببت في فشل تجربة حزب الإخوان المسلمين في مصر.

٦. **دراسة بعنوان**[٦]:"**تجربة الإسلاميين في تركيا**"تعرضت هذه الدراسة لتجربة الإسلاميين في تركيا منذ لحظة سقوط دولة الخلافة العثمانية، وصعود القائد السياسي البارز مصطفي كمال أتاتورك الذي صار رمزًا لتركيا العلمانية التي أعلنت العداء الشديد والكراهية المفرطة لكل ما له علاقة بالدين، وحتى المرحلة حيث آلت هذه التجربة إلى حزب العدالة والتنمية الذي أمسك بزمام الأمور وخرج من رحم الحركة الإسلامية التي كان زعيمها المميز هو نجم الدين أربكان. كما كشفت الدراسة عن عدد من المعايير التي تبنتها السياسة الخارجية التركية كي تكون فاعلة وصاحبة ثقل إقليمي كبير، منها التحول الذكي وهتمامًا باللشرق الأوسط، لحيويتة لتركيا في حالة قيام الاتحاد الأوروبي برفض عضوية تركيا به. و أكدت الدراسة على أن القوة العسكرية ليست وحدها المحرك الرئيسي في إدارة السياسة في تركيا، بل توجد عوامل أخرى مثل التخطيط الاستراتيجي

في نهاية ذلك العرض الموجز لهذا العدد من الِدراسات السابقة، يتضح أنها اقتربت بدرجة ما من بعد أو آخر من أبعاد موضوع الدراسة، وذلك في إطار خبرات مختلفة، وهي دراسات متفرقة حاولت إجمال مختلف أبعاد الدراسة، والتي تعبر بدرجة أو بأخرى عن تجارب سياسية متباينة. كما أن تلك الدراسات السابقة لم تتعرض بصفة مباشرة لموضوع دراستنا، والذي يتمثل في بيان "دور حزب العدالة والتنمية في تحقيق الاستقرار السياسي في تركيا". وهذا سيجعل هذه الدراسة تضيف شيئًا جديدًا يمكن من خلاله إثراء المكتبة العربية في هذا المجال. ويمكن القول إن تلك الدراسات تعتبر مدخلاً جيدًا، وأساساً رصينًا لمحاولة الإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة.

سابعًا: تقسيم الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى المباحث التالية ، وخاتمة تشمل النتائج والتوصيات. على النحو الآتي:

- المبحث الأول: الأحزاب السياسية في تركيا:.
- المبحث الثانى: العلاقات المدنية العسكرية في عهد حزب العدالة والتنمية
- المبحث الثالث: الوضع السياسي في في عهد حزب العدالة والتنمية.
- المبحث الرابع : الوضع الاقتصادى فى تركيا فى ظل حزب العدالة والتنمية.

(٦) محمد نور الدين، مصطفي اللباد، خليل العناني ومجموعة باحثين آخرين، تجربة الإسلاميين في تركيا، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، القسم السادس، نوفمبر ٢٠١١م.

- **الخاتمة النتائج والتوصيات**

المبحث الاول : الأحزاب السياسية في تركيا

بدأ النظام السياسي في الجمهورية التركية في التشكل مع إعلان دستور تركيا عام ١٩٢١، الذي أسس الدولة القومية، واعتبر الشعب مصدر السلطات بدون أي قيود أو شروط، مما يضمن له إدارة شؤون الدولة بشكل مباشر.

أما معاهدة لوزان، الموقعة في ٢٤ يوليو ١٩٢٣ في سويسرا، فقد كانت نتيجة جهود الحركة الوطنية التركية، حيث حصلت البلاد على استقلالها من خلالها. وقد سعت المعاهدة إلى إنهاء النزاع بين الإمبراطورية العثمانية ودول الحلفاء مثل بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان واليونان ورومانيا، الذي استمر منذ قيام الحرب العالمية الأولى[٧]. كما فرض رئيس الوفد البريطاني تروزون مجموعة من الشروط للاعتراف بالدولة التركية بموجب هذه المعاهدة، ومنها [٨]:

- إلغاء عهد الخلافة الإسلامية إلغاء تامًّا.
- إعلان علمانية الدولة وقطع كل صلة تربطها بالإسلام.
- القيام بطرد الخليفة وجميع آل عثمان خارج الحدود ومصادرة جميع أموالهم وأملاكهم.
- اختيار دستور مدني بدلا من الدستور العثماني الذي استمد بنوده من الشريعة الإسلامية.

تمكن مصطفى كمال أتاتورك وأعوانه من تنفيذ الشروط اللازمة لإعلان الجمهورية التركية، حيث تم ذلك من قبل المجلس القومي الأعلى (المجلس النيابي) في الساعة الثامنة والنصف مساء يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٢٣. وتم انتخاب أتاتورك أول رئيس للجمهورية. استفاد أتاتورك من الإرث المعنوي الذي حققه خلال قيادته لحركة المقاومة التركية، واستثمر انتصاراته في تعزيز سلطته المباشرة على جميع جوانب الحياة السياسية في البلاد، مستندًا إلى قيادته للجيش الذي تشكل من كتائب المقاومة بين عامي ١٩١٩ و١٩٢٣[٩].

وقد تم الإعلان عن الجمهورية بموجب القانون ٣٦٤ الصادر في عام ١٩٢٣، الذي قام بتحديد شكل الدولة ونظامها ولغتها، ومنح الرئيس سلطات واسعة. فرئيس الجمهورية هو في الوقت نفسه رئيس المجلس الوطني ورئيس الوزراء، وله صلاحية اختيار رئيس الوزراء من بين أعضاء المجلس الوطني. على الرغم من أن دستور ١٩٢١ شكل الأساس للدساتير اللاحقة، إلا أنه لم يقدم تفصيلًا وافيًا وكافيًا يشرح بدقة مبادئ النظام السياسي وبنيته والسلطات الممنوحة واختصاص كل منها(١٠).

([7]) Zeynep Yücel, The Turkish Straits Treaties And Conventions, IJOPEC PUBLICATION, 2023, P69.

([٨]) هاني سباعي، الصراع بين المؤسسات الدينية والأنظمة الحاكمة، مركز المقريزي للدراسات التاريخية، ٢٠٠٢، ص٦٣.

([٩]) سليمان بن صالح الخراشي، كيف سقطت الدولة العثمانية، دار القاسم، الرياض، ١٩٩٩، ص٥٤.

([١٠]) رضا هلال، السيف والهلال– تركيا من أتاتورك إلى أربكان، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩ ، ص ٨٥.

في فترة زعامة أتاتورك، تم تشكيل وبناء الملامح الأساسية للمشهد التركي في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية، حيث طبق نظريته في تحويل الدولة التركية إلى دولة علمانية، وبالتالي علمنة الدولة والمجتمع في جميع جوانب الحياة التركية. ومن بين المبادئ الأساسية التي تبناها أتاتورك للدولة التركية[١١]:

١- النظام الجمهوري، إذ لا يمكن العودة أبدا إلى حكم السلطنة أو الخلافة القديم.
٢- الوطنية المتجسدة بقومية الشعب التركي كاملة موحدة متميزة.
٣- علمانية الدولة دون منح أي حق لرجال الدين في التدخل في شؤون الحكم بالبلاد.
٤- ديمقراطية التمثيل الشعبي وفقا للمفهوم الأوروبي ومساواة جميع المواطنين أمام القانون على حد سواء.
٥- نظام الحرية والمراقبة في اقتصاديات الدولة ومراقبة القطاع الخامس وإيقافه إذا أخل بالمصالح العامة.
٦- الثورية والتطور في التكنولوجيا وميادين الحياة للقضاء على الجهل والتخلف والفقر.

لتحديث الدين الإسلامي وتعزيز الفكر الإسلامي الحر، بدأ مصطفى كمال أتاتورك في إرساء مبادئ العلمانية في الدولة التركية منذ عام ١٩٢٥. وقد أطلق سلسلة من الإصلاحات التي تهدف إلى تحديث وتغريب تركيا، شملت إلغاء الخلافة وفصل الدين عن الدولة، كما تم إصدار قانون خاص بتحديد أنماط الملابس[١٢].

في عام ١٩٢٩، تم استبدال القوانين الإسلامية وحلت محلها القوانين الأوروبية، حيث اعتمد القانون المدني على النموذج السويسري، في حين استند قانون العقوبات إلى النموذج الإيطالي، والقانون التجاري على النموذج الألماني. كما تمت إزالة عبارات من الدستور تشير إلى تنفيذ الأحكام الشرعية وتحديد دين الدولة.

في نفس العام، تم استبدال الحروف العربية باللاتينية، وخلال فترة حكم أتاتورك التي امتدت خمسة عشر عامًا، أرسى نظامًا سياسيًا وقضائيًا جديدًا. حيث أنهى الخلافة، وجعل الحكومة والتعليم علمانيين، كما حل البرلمان المعارض في إسطنبول واستبدله ببرلمان أنقرة عام ١٩٣٤. كما منع الرجل من حقه في التطليق. وقد شملت الإصلاحات أيضًا حقوق النساء، مثل حق الزواج من غير دينهن، والمساواة في الميراث، بالإضافة إلى إلغاء قسم رجال الدولة لاسم الله في عام ١٩٢٨ وإلغاء عبارة "الإسلام دين الدولة" من الدستور(١٣).

من المهم الإشارة إلى أن تركيا الحديثة انتقلت من نظام الحزب الواحد الذي أسسه أتاتورك إلى نظام تعدد الأحزاب بعد عام ١٩٤٥. وأصبحت البيئة التركية السياسية غنية بالأحزاب السياسية المتعددة، حيث أجريت أول انتخابات

---

(١١) سعد تامر الحميدي، الصراع بين القومية الحربية والتركية وأثره في انهيار الدولة العثمانية في الربيع الأول من القرن الواحد والعشرين، دار الكتب القطرية، قطر، ٢٠١١ ، ص٣٢٨ – ٣٢٩.

(١٢) طارق الأشرم، حسن سالم، الخلافة الإسلامية معوقاتها وسبل إعادتها، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٩ ، ص٥٥.

(١٣) عبد الكريم مشهداني، العلمنة وآثارها على الأوضاع الإسلامية في تركيا، منشورات المكتبة الدولية، الرياض، ط١، ١٩٨٣، ص ص٦٣-٦٥.

برلمانية يشارك فيها أكثر من حزب في عام ١٩٤٦ مع ظهور الحزب الديمقراطي، ليشهد عام ١٩٥٠ تسجيل ٢٥ حزبًا [١٤]. وبحلول عام ٢٠١٨، كان عدد الأحزاب التركية قد بلغ ٨٧ حزبًا، رغم أن العديد منها لم يكن له تأثير كبير في الحياة السياسية، مع مشاركة ١١ حزبًا فقط في الانتخابات المبكرة [١٥].

تتطلب دراسة الحركات الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط الآن اهتمامًا أكبر، ليس فقط من الناحية الأكاديمية، بل كضرورة وطنية ودينية، نظرًا لتأثيرها العميق على مستقبل المنطقة وشكل علاقاتها الدولية والإقليمية. وفيما يخص تركيا، رغم النهج العلماني الذي اعتمدته منذ تأسيسها في عام ١٩٢٣، يبقى الدين عنصرًا مؤثرًا في السياسة التركية، حيث يتمسك الشعب بقيمه الإسلامية. وبالتالي، تجلت الاتجاهات الدينية إلى جانب الاتجاهات العلمانية طوال السنوات الماضية والتي تقارب الـ٧٩ عاما، مما أدى إلى ظهور عدة أحزاب وتيارات إسلامية كان لها دور بارز وفعال في الحياة السياسية. ومن أبرز تلك الأحزاب:

١- حزب العدالة والتنمية:

تأسس كحزب سياسي في عام ٢٠٠١ من قبل نواب انشقوا عن حزب الفضيلة الإسلامي، حيث تبنى الحزب سياسة العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. وشهد عام ٢٠٠٢ أول مشاركة فعلية للحزب في أول انتخابات برلمانية له تحت قيادة عبد الله جول، الذي تولى القيادة بسبب الحظر المفروض على رئيس الحزب رجب طيب أردوغان في ذلك الوقت. حقق الحزب نجاحًا كبيرًا في تلك الانتخابات، وتولى جول رئاسة تركيا من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٤، ليكون أول رئيس منتخب من حزب العدالة والتنمية، بينما تولى أردوغان الرئاسة من ٢٠١٤ حتى الآن كأول رئيس يُنتخب بشكل مباشر [١٦].

في الآونة الأخيرة، برز حزبان جديدان منشقان عن حزب العدالة والتنمية، مما يعكس تصاعد الأزمات الداخلية واستياءً متزايدًا من رجب طيب أردوغان. يقود الحزبين الجديدين علي باباجان وأحمد داوود أوغلو، وهما سياسيان بارزان سابقان في حزب العدالة والتنمية، ولكن لكل منهما توجهاته السياسية وأسلوبه الخاص. يسعى علي باباجان إلى تقديم نفسه كمركز في الطيف الأيديولوجي التركي، مع التركيز على قضايا الحكم الرشيد وسيادة القانون. بينما يوجه أحمد داوود أوغلو رسالته نحو الناخبين الأكثر تحفظًا، مشددًا على الأخطاء الأخلاقية في النظام الحالي. يبدو أن استراتيجية داوود أوغلو تتمتع بفرص أفضل على المدى القصير، بينما يخطط باباجان لنهج طويل الأمد. تعتمد أهمية كلا الحزبين على قدرتهما على استقطاب الأصوات من قاعدة حزب العدالة والتنمية.

---

(١٤) الصفصافي أحمد، حزب العدالة والتنمية والتجربة التركية المعاصرة، سفير الدولية للنشر، ٢٠١٢، ص٣٢.

(١٥) يوسف حسين، تركيا: التاريخ السياسي الحديث والمعاصر (١٩٢٣-٢٠١٨)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢١، ص٣٢٣.

(١٦) برهان الدين ضوران، وآخرون، تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ترجمة: نور الدين عمر، ٢٠١٨، ص ٢٣-٢٥.

في بلد يتسم بالانقسام بين مؤيدي ومعارضي أردوغان، يمكن لأي انتقال صغير في الأصوات من حزب العدالة والتنمية إلى المعارضة أن يكون له تأثير كبير[١٧].

٢- حزب الشعب الجمهوري (CHP)

تأسس حزب الشعب الجمهوري على يد مصطفى كمال أتاتورك في عام ١٩٢٣ كأول حزب حاكم في تركيا الحديثة، وظل الحزب مسيطرًا على الساحة السياسية حتى عام ١٩٥٠. في الوقت الحالي، يرأس الحزب كمال كيلتشدار أوغلو. ويُعتبر الحزب يساريًا وعلمانيًا، وهو حزب يساري يتخذ من العلمانية شعارا له وتتناقض أفكاره مع توجهات الأحزاب اليمينية والمحافظة. حصل الحزب في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٥، على ٢٥% من الأصوات، مما أتاح له الفوز بـ١٣٢ مقعدًا [١٨].

٣- حزب الحركة القومية (MHP)

يُعتبر "الحركة القومية" حزبًا سياسيًا قوميًا يمينيًا يمثل الفكر القومي في تركيا. وقد تأسس في عام ١٩٦٩ كامتداد لما عرف بالحركة القومية التي قادها ألب أرسلان تركش. حاليًا، يتولى دولت بهتشلي زعامة الحزب. ومن توجهات الحزب معارضة بعض الإصلاحات الدستورية، مثل إعطاء الحقوق الثقافية للأكراد، كما رفض رفع عقوبة الإعدام والامتثال لمتطلبات الاتحاد الأوروبي. وخلال استفتاء التعديلات الدستورية في عام ٢٠١٧، قام حزب الحركة القومية بدعم حزب العدالة والتنمية، وأعلن مؤخرًا دعمه للرئيس رجب طيب أردوغان في الانتخابات الرئاسية. حاليًا، يبلغ عدد النواب المنتمين للحزب ٨٠ نائبًا في البرلمان[١٩].

---

(١٧) توقعات بانضمام الأحزاب المنشقة عن العدالة والتنمية لتحالف المعارضة، أحوال تركية، تاريخ النشر (١٢ سبتمبر ٢٠٢١)، على الرابط التالي: https://ahvalnews.com/ar/twqat-bandmam-alahzab-almnshqt-n-aldalt-waltnmyt-lthalf-almardt/almardt-altrkyt

(١٨) ميراث حزب الشعب الجمهوري التركي المعارض على مرّ التاريخ، تاريخ النشر (٢٦ فبراير ٢٠١٨)، على الرابط التالي: https://ahvalnews.com/ar/%D9%85%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AB-%D8%AD%D8%B2%D8%A8

(١٩) نوّار كتاو، يعارض انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، ويمثل عقيدة "الأضواء التسعة".. تاريخ حزب الحركة القومية، عربي بوست، تاريخ النشر (١٨ إبريل ٢٠٢٣)، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/١١/٢٧، متاح على الرابط التالي:

https://arabicpost.net/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-2023/2023/04/18/%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A/

٤- حزب الشعوب الديمقراطي الكردي (HDP)

تأسس الحزب في عام ٢٠٠٨ تحت اسم "حزب السلام والديمقراطية"، وهو حزب تركي يساري، غالبية أعضائه من الأكراد الأتراك. جاء هذا الحزب ليحل محل حزب العمل الشعبي، الذي تأسس في عام ١٩٩٠ وتم حظره من قبل المحكمة. في عام ٢٠١٢، تم تشكيل حزب الشعوب الديمقراطي. يتولى رئاسة الحزب حاليًا كل من صلاح الدين دميرطاش وبيرفين بولدان، في حين يقضي دميرطاش عقوبة السجن بعد إدانته بتهمة "تحقير الأمة التركية". يتهم حزب العدالة والتنمية حزب الشعوب الديمقراطي بإثارة الفتن والتحريض على الاحتجاجات وتصعيد أعمال العنف، خاصة تلك التي وقعت في تركيا عام ٢٠١٤. يمتلك الحزب حاليًا ٨٠ نائبًا في البرلمان [٢٠].

٥- حزب الخير/ الجيد (IYI)

تأسس الحزب ذو التوجه الوطني العلماني المحافظ في تركيا عام ٢٠١٧ على يد وزيرة الداخلية السابقة ميرال أكشنار، إثر انشقاقها عن حزب الحركة القومية بعد خلافات مع زعيمه دولت بهتشلي. أعلنت أكشنار عن ترشحها للانتخابات الرئاسية المقبلة. يضم الحزب في أغلبه مؤسسين ينتمون إلى تيارات يمين الوسط والقومية والمحافظة. ومن بين الأهداف الرئيسية للحزب صياغة دستور جديد لتركيا يعيد النظام البرلماني [٢١].

---

(٢٠) هل تسعى الحكومة التركية لحظر حزب الشعوب الديمقراطي الكردي؟، DW، تاريخ النشر (٢٧ فبراير ٢٠٢١)، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/١٢/١١، متاح على الرابط التالي:

https://www.dw.com/ar/%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%B3%D8%B9%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D8%B8%D8%B1-%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D9%88%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D8%AF%D9%8A/a-56716593

(٢١) بعد هزيمة معارضة تركيا.. أكشنار تناور لضبط تماسك "حزب الخير"، سكاي نيوز، تاريخ النشر (١٨ يونيو ٢٠٢٣)، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٨/٢٢، متاح على الرابط التالي:

https://www.skynewsarabia.com/world/1630519-%D9%87%D8%B2%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%94%D9%83%D8%B4%D9%86%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%88%D8%B1-%D9%84%D8%B6%D8%A8%D8%B7-%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B3%D9%83-%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%8A%D8%B1

٥- حزب السعادة (SP)

تأسس حزب السعادة في عام ٢٠٠١ كحزب سياسي تركي محافظ، وهو أحد الأحزاب المنبثقة عن حزب الفضيلة الإسلامي الذي كان يتزعمه رئيس الوزراء الراحل نجم الدين أربكان، والذي تم حله بقرار من المحكمة الدستورية التركية في عام ٢٠٠٢. حاليًا يتولى تمل كراموﻻ أوغلو رئاسة الحزب. يسعى الحزب إلى استقطاب أتراك المهجر والتجار ورجال الأعمال والفئات المتدينة. ومع ذلك، في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٥، حصل الحزب على نسبة ضئيلة من الأصوات أقل من ٣%، مما منعه من دخول البرلمان. يعد الحزب معارضًا لسياسات حزب العدالة والتنمية الإصلاحية[٢٢].

٦- الحزب الديمقراطي (DP)

تأسس الحزب الديمقراطي في عام ١٩٤٦ على يد جلال باير، وهو حزب يميني محافظ. نافس الحزب الديمقراطي حزب الشعب الجمهوري في عام ١٩٥٠، واستطاع أن يتولى الحكم عدة مرات. يُعتبر عدنان مندريس من أبرز مؤسسي وقادة الحزب. يتميز المنهج الذي يتبناه الحزب بأنه منهج اقتصادي ليبرالي[٢٣].

٧- حزب تركيا المستقلة (BTPPART)

تأسس حزب تركيا المستقلة في عام ٢٠١١ تحت زعامة حيدرباش، وهو حزب يميني، ويعد من أهم وأبرز الأحزاب المعارضة لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. ينشر الحزب أفكاره التي تنادي بأن تركيا دولة شرقية إسلامية وأن مكانها هو في العالم الإسلامي والشرق. كما يتميز توجهه بمعارضة سياسات النظام الحاكم في تركيا[٢٤].

---

(٢٢) علي حسين باكير، انتخابات تركيا ٢٠١٨: كل ما تحتاج معرفته، القبس، تاريخ النشر (١٨ مايو ٢٠١٨)، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/١١/١٧، متاح على الرابط التالي:

https://alqabas.com/article/537465-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-2018-%D9%83%D9%84-%D9%85%D8%A7-%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%AA%D9%87

(٢٣) المصدر السابق.

(٢٤) المصدر السابق.

٨- حزب الاتحاد الكبير (BBP)

تأسس حزب الاتحاد الكبير في عام ١٩٩٣ كحزب سياسي قومي يميني محافظ، ويعد أحد الأجنحة المعتدلة للحركة القومية التي تحمل طابعًا إسلاميًا. تأسس الحزب على يد محسن يازجي أوغلو بعد انفصاله عن حزب العمل القومي. ويدير الحزب حاليًا مصطفى ديستشي. يُظهر الحزب دعمه للقضية الفلسطينية ومناهضته لإسرائيل، لذا يطلب من الحكومة التركية بشكل دائم إلغاء المعاهدات العسكرية مع إسرائيل. في عام ٢٠١٤، انشق عدد من نوابه وقاموا بالانضمام إلى حزب العدالة والتنمية. كما تحالف الحزب مع حزب السعادة في انتخابات ٢٠١٥، وقدم دعمه لأردوغان في استفتاء عام ٢٠١٧ وأيضًا في الانتخابات الرئاسية المبكرة عام ٢٠١٨[٢٥].

٩- حزب الوطن (Vatan Partisi)

تأسس حزب الوطن في عام ١٩٩٢ بقيادة دوغو بيرنشك، الذي لا يزال يتولى رئاسة الحزب. يُعرف الحزب بمواقفه المعارضة لسياسات الحزب الحاكم في تركيا تجاه سوريا، حيث يساند النظام السوري. كما يطالب الحزب بإغلاق قاعدة إنجرليك وطرد القوات الأمريكية من تركيا[٢٦].

١٠- حزب الدعوة الحرة (HUDA PAR)

تأسس حزب الدعوة الحرة في عام ٢٠١٣ على يد محمد حسين يلماز، ويتولى زعامته حاليًا زكريا يابيجي أوغلو. يعد الحزب امتدادًا لحزب الله التركي من تيار "المنزل"، الذي يتبنى أسلوب الدعوة والتبليغ. يتمتع الحزب بحضور قوي في شرق وجنوب شرق تركيا، حيث الأغلبية الكردية. تقوم فلسفة الحزب على تعزيز وتقوية وحدة الشعب المسلم في تركيا بكافة فئاته، وهو من أشد المعارضين لحزب العمال الكردستاني(٢٧).

وقد شهدت الحياة الحزبية في تركيا تطورات ملحوظة، خاصة بعد نجاح حزب العدالة والتنمية في الانتخابات، مما أدى إلى تغييرات جذرية على الصعيدين الداخلي والخارجي. لعب الحزب دورًا حاسمًا في تشكيل السياسة التركية،

---

(٢٥) حزب الاتحاد الكبير، الجزيرة، تاريخ النشر (٢٠ يونيو ٢٠١٥)، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٧/١٥، متاح على الرابط التالي:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/6/20/%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%B1

، تاريخ النشر (١٩ إبريل ٢٠١٨)، تاريخ الدخول Yenişafakوأيضًا: حزب الاتحاد الكبير التركي: مرشحنا الرئاسي أردوغان، ٢٠٢٣/١٢/٢٥https://www.yenisafak.com/ar/news/3255766، متاح على الرابط التالي:

(٢٦) علي حسين باكير، انتخابات تركيا ٢٠١٨: كل ما تحتاج معرفته، مصدر سابق.

(٢٧) المصدر السابق.

معتمدًا على مجموعة من التوجهات والتحركات المتعددة، مما جعل تركيا دولة ديمقراطية ذات استقلالية واضحة، واقتصاد قوي مع بنية استثمارية متطورة[٢٨].

يتجلى تأثير الأحزاب في عملية صنع القرار السياسي من خلال دورها في انتخاب صانعي القرار وتوجيههم نحو المناصب عبر الترشح والانتخابات. يتأثر هؤلاء الصنّاع بالبرامج السياسية وتوجهات الأحزاب التي رشحتهم. كما تلعب المعارضة دورًا في السياسة الخارجية عبر نقدها للأداء الحكومي من خلال المجلس الوطني الكبير، مستغلة هذا المنبر لعرض أفكارها وبرامجها. الأحزاب تستثمر في التعبير عن أفكارها لجذب تأييد الرأي العام استعدادًا للانتخابات المقبلة، بينما تسهم أيضًا في استقرار النظام السياسي وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. وتؤدي الأحزاب السياسية مجموعة من الوظائف التي تؤثر على الاستقرار السياسي، ويمكن تلخيص تلك الوظائف في النقاط التالية[٢٩]:

- **وظيفة إعلامية:** تلعب الأحزاب دورًا كوسيلة للتواصل بين الحكومة والمواطنين، مما يؤثر على الرأي العام، سواء من خلال دعم قرارات الحكومة أو معارضتها إذا كانت تتعارض مع مصالح المواطنين.
- **التكوين السياسي:** من خلال تبني أيديولوجيات معينة، تؤثر الأحزاب على القرارات السياسية عند وصول مرشحيها إلى السلطة، كما هو الحال مع حزب العدالة والتنمية.
- **مراقبة الحكومة:** تقوم الأحزاب بدور المعارضة السياسية، مما يمكنها من مراقبة سلوك الحكومة وتوجيه النقد البناء نحو السياسات المتبعة.

المبحث الثانى : العلاقات المدنية العسكرية في عهد حزب العدالة والتنمية

يمكن تقسيم العلاقة بين حزب العدالة والتنمية والمؤسسة العسكرية إلى عدة مراحل منذ وصول الحزب إلى السلطة في عام ٢٠٠٢، ويمكن تحليل هذه العلاقة من خلال المراحل التالية:

المرحلة الأولى: من الصراع على السلطة إلى الصراع المفتوح (٢٠٠٢- ٢٠٠٧)

بعد أن نجح حزب العدالة والتنمية في الوصول إلى الحكم في نوفمبر ٢٠٠٢، اتبعت كل من الحكومة والجيش سياسات حذرة تجاه بعضهما البعض، فاتسم التعامل بينهما بالحذر والحرص الشديد. ورغم أن القوات المسلحة توقفت عن توجيه اللوم والانتقاد للحكومة في البداية، إلا أن ذلك لم يستمر طويلاً بسبب العديد من سياسات الحزب. كان الحزب يسعى أيضًا لتحقيق هدف الانضمام الكامل لتركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وللوصول الى هذا الهدف عمل على تعزيز وتقوية وترسيخ مبادئ الديمقراطية في العلاقات بين المدنيين والعسكريين. وقد تم إجراء

---

(٢٨) منة الله محمود، تأثير صعود حزب العدالة والتنمية على توجهات السياسة الخارجية التركية: دراسة لدور العامل الثقافي في الفترة من (٢٠٠٢- ٢٠٢٠)، رسالة ماجستير، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، ٢٠٢٤، ص٤٣.

(٢٩) المرجع السابق، ص٤٣- ٤٤.

العديد من الاصلاحات والتعديلات الدستورية التي شملت تحجيم وتقليص الصلاحيات المؤسسية للجيش وإلغاء سلطات الأمين العام، مما حد من وصول الجيش إلى الهيئات المدنية، وجعل الميزانية الخاصة بالجيش تحت إشراف رئيس الوزراء.

كما تم إبعاد الممثلين العسكريين من عدة مؤسسات، منها المجلس الأعلى للتعليم، والمجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون، وأدى إلغاء محاكم أمن الدولة إلى تقليل سلطات المؤسسة العسكرية في محاكمة المدنيين[٣٠].

في مجال السياسة الخارجية، أصدرت المؤسسة العسكرية في نهاية عام ٢٠٠٢ وأوائل عام ٢٠٠٣ تصريحات تعارض قرار الحكومة المتعلق بخطة "كوفي عنان" الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، لإعادة هيكلة قبرص. ومع ذلك، بعد تغيير القيادة في قبرص في يناير ٢٠٠٤، وافقت المؤسسة العسكرية على خطة عنان، إلا أنها اعترضت في وقت لاحق على مبادرة الحكومة للتفاوض مع الحكومة الإقليمية الكردية في شمال العراق في عام ٢٠٠٧، مما أدى إلى تراجع الحكومة بعد معارضة الجيش ورئيس هيئة الأركان آنذاك يشار بويوك[٣١].

وقد حدث أحد أبرز الصراعات بين الطرفين عندما رشحت الحكومة عبدالله جول، وزير الخارجية السابق، للانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٠٧، مما أثار غضب الجيش. ورغم ذلك، لم يكن للجيش أي أدوات رسمية للتدخل، وتم إجراء الانتخابات في يوليو ٢٠٠٧، وكانت النتيجة الفوز الساحق في الانتخابات، حيث أصبح جول رئيسًا للجمهورية. كانت مذكرة الجيش الإلكترونية في ٢٧ أبريل بمثابة سبب رئيسي ونقطة تحول في العلاقات المدنية العسكرية، حيث أضعفت الجيش وجعلته خاضعًا للسلطة المدنية(٣٢).

المرحلة الثانية: الجيش تحت تبعية المدنيين (٢٠٠٧- ٢٠١٣)

شهدت العلاقات بين المؤسسة العسكرية وحزب العدالة والتنمية فترة من الهدوء النسبي، بدلًا من الصراع المفتوح، مما أدى إلى تراجع كبير في دور الجيش في السياسة على المستويين الداخلي والخارجي. وتعود تبعية الجيش للمدنيين إلى عدة عوامل[٣٣]:

---

[30]) العلاقات المدنية العسكرية في تركيا: هل انتهى عصر الانقلابات؟، نون بوست، تاريخ النشر (١٦ إبريل ٢٠١٦)، https://www.noonpost.com/11280/ تاريخ الدخول ١٦/١٠/٢٠٢٣، متاح على الرابط التالي:

(٣١) نوال عبد الجبار، تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا، سلسلة شؤون إقليمية، العدد ١٣، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، (٢٠٠٧)، ص٥٤.

(٣٢) فرها دسيدر، العثمانية الجديدة: السياسة التركية الجديدة وموقف العالم العربي منها، كلية الدراسات الدولية، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠١٠، ص٤٧.

(٣٣) أسامة أحمد الرحماني، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا أثناء فترة حكم حزب العدالة والتنمية (٢٠٠٣-٢٠١٠)، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٢، ص ٢٣ – ٢٨.

١. محاكمات إرغينيكون والمطرقة: تم الحكم على عدد من ضباط الجيش بالسجن نتيجة تخطيطهم لنشر الفوضى في البلاد وقيامهم بمحاولة تبرير الانقلاب العسكري ضد حكومة حزب العدالة والتنمية. كما فقد الجيش مصداقيته نتيجة التحقيقات حول انقلابات ١٩٨٠ و١٩٩٧ وما تم الكشف عنه من ممارسات كان من شأنها انتهاك حقوق الإنسان.

٢. تعزيز الحزب لسلطته: حقق حزب العدالة والتنمية نجاحات انتخابية كبيرة ومشهودة في ٢٠٠٧ و٢٠١١، حيث حصل على نسب مرتفعة من الأصوات الانتخابية، مما أتاح له مجالًا أكبر للتحدي والتصدي في مواجهة الجيش، وإدارة الكثير من القضايا على المستوى الدولي والمحلي.

٣. فقدان الجيش للصلاحيات: من خلال التعديلات الدستورية لعام ٢٠١٠، تم منع الجيش من التدخل في القضايا السياسية، وجرى السماح برفع دعاوى ضد قيادات الجيش، وإلغاء محاكمة الأفراد المدنيين أمام المحاكم العسكرية. وكانت المحاكمات التي أُجريت بحق عدد من الضباط، بما في ذلك رئيس الأركان، صدمة حقيقية للجيش التركي ومؤشراً على تغيير كبير في ميزان القوى[٣٤].

استمرت عملية تجريد الجيش من آلياته الرسمية نتيجة إصلاحات الاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى اضمحلال نفوذه وسيطرته السياسية. وقد تمثل أقوى وأهم التغييرات التي تمت في التعديل الدستوري في سبتمبر ٢٠١٠، الذي قَيَّد اختصاصات المحاكم العسكرية، وجعلها مختصة بالمهام العسكرية فقط، مع إخضاع قرارات المجلس العسكري للمراجعة القضائية. فضلا عن إقرار قانون المحاسبة لتفعيل الرقابة المدنية على الميزانية العسكرية، كما تم تحويل الجرائم المتعلقة بأمن الدولة إلى المحاكم المدنية [٣٥].

وفي عام ٢٠١٢، تم إصدار قانون يمنح البرلمان حق الموافقة على نشر تقارير ديوان المحاسبة المتعلقة بالهيئات الأمنية والدفاعية، مما ترتب عليه إدخال المدنيين في عملية رسم السياسات الأمنية. كما ظهر المزيد من السياسات منذ ٢٠١٣، مثل تعديل قانون الخدمة العسكرية لاستكمال إخضاع الجيش للرقابة المدنية [٣٦].

في ظل تلك التطورات، بدأت قضايا جديدة تتعلق بدور الجيش التركي في الحياة السياسية تُطرح للنقاش. يعتبر الجيش التركي من أكبر الجيوش في حلف شمال الأطلسي، ويعد خضوعه للرقابة المدنية ضروريًا لترسيخ الديمقراطية. وقد ساهم تراجع النفوذ السياسي للجيش في تحويل العلاقات المدنية العسكرية إلى نموذج أكثر ديمقراطية، حيث انتقلت السلطة السياسية إلى يد المدنيين، وأضحى للقرارات الحكومية في مجالات الدفاع والأمن

([٣٤]) آية إبراهيم عطا لله، العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في تركيا ٢٠٠٢:٢٠١٦، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع١٢، ٢٠١٧، ص ص ١٧– ٢٠.

([٣٥]) دينا عماد كمال، دور حزب العدالة والتنمية في دعم التحول الديمقراطي في تركيا (٢٠٠٢:٢٠١٣)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٧، ص ٩٢.

([٣٦]) المرجع السابق، ص ٩٢.

القومي طابع مدني. رغم تلك التطورات، فإن خضوع الجيش للسلطة المدنية لا يعني بالضرورة أن العلاقات المدنية العسكرية قد أصبحت ديمقراطية، فهناك حاجة لتحقيق توازن بين القوى المدنية والعسكرية لتحقيق ذلك.

نتيجة لذلك، أصبح الجيش تحت الرقابة، سواء من خلال ديوان المحاسبة أو من خلال ترصد أي محاولات انقلابية. ولم يعد للجيش موقف بارز في الأزمات السياسية، حيث توقف تماما عن التدخل في هذه الأمور، وأصبح يتخذ موقف الحياد في الأحداث الكبرى، مثل الاحتجاجات الشعبية ضد الرئيس التركي والأزمات السياسية الأخيرة[٣٧].

المبحث الثالث : الوضع السياسي في تركيا فى ظل حزب العدالة والتنمية منذ عام ٢٠٠٢

استطاع حزب العدالة والتنمية أن يحقق تفوقه في المشهد السياسي التركي بفضل دوره المحوري في التحول الديمقراطي، حيث أظهر قدرة على إصلاح الأضرار التي لحقت بالبلاد نتيجة سياسات الأحزاب السابقة، مثل حزب الرفاه، وحزب الفضيلة، والتي ساهمت في تأجيج النزاعات الأهلية. وتعبر مبادئ حزب العدالة والتنمية عن رؤية جديدة تتجاوز الأفكار التقليدية للأحزاب الإسلامية السابقة وتبتعد عن الأيديولوجية العلمانية المتطرفة. فالحزب يؤكد على أهمية العلاقة بين المجتمع والدولة واحترام حقوق الآخر، مما يدل على تأثره بالقيم الموروثة من الإمبراطورية العثمانية، التي تشمل العدالة والتسامح، مما يجعل خطاب الحزب أكثر شمولية وتوافقًا مع متطلبات العصر الحديث.

ويضم الحزب مجموعة من التيارات السياسية المتنوعة، بما في ذلك تيارات قومية يمينية وعلمانية ليبرالية وإسلامية منشقّة. وقد تجمعت هذه التيارات حول قيم ومبادئ مشتركة، مما ساهم في توسيع قاعدة الحزب وتبني خطاب سياسي متوازن. فخطاب أردوغان، لم يركز فقط على الجوانب الدينية، بل أكد على حقوق الإنسان، مستندا إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ودعا الى حماية القيم التي تدعو الى العدالة والحرية والعيش، مما ساهم في تقديم صورة أكثر حداثة للحزب[٣٨].

تعتبر الديمقراطية المحافظة التي تبناها حزب العدالة والتنمية تجاوزًا لفكرة الانتخابات ونزاهتها، حيث تشمل تعزيز دور المجتمع المدني واحترام الحريات الأساسية. فقد عمل الحزب على تطوير مفاهيم جديدة للديمقراطية، تشمل توزيع السلطات والحق في الاختلاف، مما يساهم في تفعيل المشاركة المجتمعية. هذا التوجه أدى إلى رؤية شاملة تسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز حقوق الأفراد.

---

(٣٧) سوزان مصطفى أحمد، أثر حزب العدالة والتنمية علي العلاقات المدنية العسكرية في تركيا، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر (٢٠ مايو ٢٠٢٠)، تاريخ الدخول ٢٠٢٠/٨/٢٣، متاح على الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=66585

(٣٨) أحمد قطوي الصفصافي، البرجماتية السياسية لحزب العدالة والتنمية في تركيا، مجلة شئون الشرق الأوسط، ع١٩، ٢٠١٠، ص ٢ – ٥.

عند بدء التحضير للانتخابات في ٣ نوفمبر ٢٠٠٢، بدأ الحزب في صياغة برنامجه الانتخابي بمشاركة عدد من المختصين، مما أظهر اهتمامه بالتخطيط المدروس وتقديم رؤية واضحة لمستقبل البلاد. وقد تناولت الوثيقة التي صدرت تحت عنوان "كل شيء من أجل تركيا" الوضع الراهن في البلاد، وقدمت حلولًا لمشكلات المواطنين، مما ساهم في كسب ثقة الناخبين [٣٩].

اعتمد حزب العدالة والتنمية سياسة التغيير الشامل، حيث عمل على تحديث الأعراف والتقاليد التركية من خلال تغيير المفاهيم الأساسية مثل الدين ونمط الحياة والثقافة والتعليم. وتمكن من مواجهة النفوذ العسكري والسياسي، مما أسفر عن تحطيم البنية التقليدية للسلطة، وتأكيد مبدأ سيادة الشعب، وجعل السلطة في يد الشعب. هذا التحول ساعد في خلق بيئة ملائمة لتعزيز الديمقراطية، حيث أُنشئت تنظيمات اقتصادية وسياسية تشجع على المشاركة المجتمعية، بالإضافة الى دعم الحراك المجتمعي وتطوير أنماط السكان التي لم تحصل على القدر الكافي من الرعاية التعليمية والتنموية من أجل الارتقاء بها لإدخالها في عمليات صنع القرارات.

نجح حزب العدالة والتنمية في تقديم نموذج للتغيير السياسي في العالم الإسلامي، حيث أثبت أن الأحزاب الإسلامية يمكن أن تتبنى أفكارًا ديمقراطية وعلمانية دون التخلي عن هويتها.

ويرى أردوغان أن الصراع ليس خاصية أساسية في السياسة، خاصة عندما يكون مرتبطًا بالهوية الدينية أو الثقافية أو التاريخية. ويؤكد على معارضته لأي تمييز يستند إلى الهوية، سواء كان ذلك متعلقًا بمجتمع أو ثقافة أو دين أو دولة. ويرى أن الحل يكمن في العلمانية، التي يُعرِّفها الدستور التركي بأنها "توازن الدولة مع جميع الأديان". كما يوضح أن العلمانية لا تعني انعدام الدين، بل تتيح لكل فرد حرية اختيار وممارسة دينه وفقًا لرغبته[٤٠].

هذا النجاح جعل التجربة التركية محط أنظار العديد من الدول، وقدم نموذجًا يُحتذى به في مجال التحول الديمقراطي في سياقات مختلفة.

ويمكن القول إن حزب العدالة والتنمية، من خلال استراتيجياته المدروسة ورؤيته الشاملة، استطاع أن يتغلب على التحديات التي واجهتها البلاد، ويعيد بناء الهوية السياسية التركية على أسس جديدة تعزز من قيم الديمقراطية

([٣٩]) محمد شرف الشرفي، حزب العدالة والتنمية التركي: دراسة تحليلية للفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٠، مجلة النهضة، ع٣٩، ٢٠١٠، ص ٢٧- ٣٠.

([٤٠]) منة الله محمود، تأثير صعود حزب العدالة والتنمية على توجهات السياسة الخارجية التركية: دراسة لدور العامل الثقافي في الفترة من (٢٠٠٢ - ٢٠٢٠)، مرجع سابق، ص١٥٩-١٦٠.

والمشاركة. هذه التجربة تعتبر فريدة من نوعها، حيث أسهمت في إعادة تشكيل الحياة السياسية والاجتماعية في تركيا، معززةً حقوق الأفراد وداعمةً للحراك المجتمعي.

المبحث الرابع : الوضع الاقتصادى فى تركيا فى ظل حزب العدالة والتنمية

عند وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في عام ٢٠٠٢، بدأ العمل على تنفيذ إصلاحات اقتصادية شاملة من خلال مجموعة من البرامج المدروسة. ولتحقيق تلك الإصلاحات، كان من الضروري معالجة الأسباب الجذرية التي أدت إلى الأزمات السابقة. لذلك، اتخذ الحزب مجموعة من الخطوات للحد من نفوذ النظام العسكري، حيث سعى لإلغاء التشريعات والإجراءات التي فرضها العسكريون على مدار عقود. كما قام بتعديل القوانين التي تم إقرارها خلال أربع انقلابات عسكرية. وركز الحزب على استراتيجية تتضمن أربعة محاور رئيسية تهدف إلى تقليل الخطر العسكري تدريجياً وتعزيز الاستقرار في البلاد، وهي [٤١]:

١. ضرورة تحقيق نهضة اقتصادية يشعر بها الشعب التركي، وذلك الشعور بالتحسن الاقتصادي يدفع الشعب لرفض عودة النظام أو الوصاية العسكرية على الدولة.
٢. السعي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لتقليص نفوذ المؤسسة العسكرية ومنع حدوث انقلابات عسكرية جديدة.
٣. تقليص عدد العسكريين وزيادة عدد المدنيين في مجلس الأمن القومي التركي الذي يسير كل سياسات الدولة، والعمل على تقليص صلاحياته التي تفوق كل السلطات في الدولة ومن ضمنها رئيس الجمهورية والبرلمان والحكومة وجميع الوزراء والمؤسسات، ومن ضمنها المؤسسات والهيئات التي تسير السياسات الاقتصادية.
٤. انتهاج طريق الانفتاح الاقتصادي والخصخصة مع تبني رؤية اقتصادية شاملة تتضمن مشاريع تنفيذية مزمنة[٤٢].

([٤١]) مصطفى إبراهيم، التحولات الاقتصادية في تركيا بعد ٢٠٠٢، المعهد المصري للدراسات، تاريخ النشر (٣٠ مارس ٢٠١٨)، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٩/٢٢، متاح على الرابط التالي:

https://eipss-eg.org/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-2002/

([٤٢]) ندى الموافي، وآخرون، دور حزب العدالة والتنمية في دعم التحول الديمقراطي في تركيا ٢٠٠٢– ٢٠١٦، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، تاريخ النشر (١٨ يونيو ٢٠١٧)، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٧/٤، متاح على الرابط التالي:

https://democraticac.de/?p=47216%20%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A

ومن خلال تلك الاستراتيجيات والمشاريع التي تبناها حزب العدالة والتنمية تمكن من تحقيق الإنجازات التالية[٤٣]:

- تضاعف كبير في احتياطي البنك المركزي: بلغ احتياطي البنك المركزي التركي من العملات الصعبة في حدود ٢٦.٨ مليار دولار عام ٢٠٠٢، في حين عام ٢٠١١ وصل الاحتياطي إلى ٨٢.٦ مليار دولار، أي إن الفرق في هذا المجال حقق زيادة بمقدار ٤ أضعاف، واستمر الاحتياطي النقدي التركي في الزيادة حتى بلغ ٩٥ ملياراً و٤٠٣ ملايين دولار في ١٩ أكتوبر ٢٠١٧.
- تسارع النمو الاقتصادي: بين ١٩٩٣– ٢٠٠٢ أشارت الاحصائيات إلى أن معدل النمو الاقتصادي التركي هو ٣.١%، في حين ارتفع معدل النمو الاقتصادي بين عامي ٢٠٠٣– ٢٠١٠ حيث نجحت الحكومة التركية في تحقيق نمو اقتصادي بمعدل ٤.٩%، وازداد بشكل ملحوظ ليصل الى ٧.١% عام ٢٠١٧.
- رفع مرتبات المتقاعدين: قامت الحكومة بزيادة مرتبات المتقاعدين بشكل ملحوظ منذ عام ٢٠٠٢. فقد كان الحد الأدنى للراتب التقاعدي لصنف الضمان الاجتماعي يبلغ ٣٧٦ ليرة تركية، ثم ازداد ليصل إلى ٨٧٢ ليرة بحلول عام ٢٠١١. أما بالنسبة للمتقاعدين من صنف أرباب العمل، فقد ارتفع راتبهم من ١٤٨ ليرة إلى ٥٥٤ ليرة. كما شهد المتقاعدون من صنف الموظفين الحكوميين زيادة في رواتبهم من ٢٧٥ ليرة إلى ٦٣٢ ليرة. وتعكس هذه الزيادات الجهود الحكومية الرامية إلى تحسين مستوى معيشة المتقاعدين، وتعزيز الدعم الاجتماعي لهم، مما يسهم في تحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي والنفسي لهذه الفئة.
- تخفيض الفوائد المصرفية: عملت الحكومة على خفض معدلات الفائدة بشكل كبير منذ عام ٢٠٠٢، حيث كانت الفائدة تصل إلى ٤٤%. لكن بحلول عام ٢٠١٠، انخفضت هذه النسبة إلى ١.٥%. كذلك، تم تخفيض معدل الفائدة على القروض الرسمية، الذي كان يبلغ ٦٢.٧% في عام ٢٠٠٢، إلى ٧.١% في عام ٢٠١٦. هذا الانخفاض في معدلات الفائدة ساهم في فتح آفاق جديدة للمشروعات، مما شجع المستثمرين على الاقتراض من البنوك. نتيجة لذلك، جذبت تركيا المزيد من رؤوس الأموال، وساهم هذا التحسن في تحقيق معدل نمو اقتصادي بلغ ٦.٢% في السنة الأولى لوصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، مما عكس تأثير هذه السياسات الإيجابية على الاقتصاد[٤٤].
- خصخصة المنشآت العامة: بدأت الحكومة منذ عام ٢٠٠٣ في خصخصة المنشآت العامة التي كانت غير فعّالة اقتصاديًا، مما ساهم في تحقيق إيرادات كبيرة. خلال تلك الفترة، تمكنت الدولة من جمع ٨ مليارات دولار من عمليات الخصخصة، وبلغت إسهامات هذه العمليات في الخزانة العامة للدولة ٣٤ مليار دولار حتى عام ٢٠١١. هذا التحول ساعد في تحسين كفاءة الموارد المالية وتعزيز قدرة الحكومة على تمويل المشاريع التنموية.

([٤٣]) مصطفى إبراهيم، التحولات الاقتصادية في تركيا بعد ٢٠٠٢، مصدر سابق.

([٤٤]) المصدر السابق.

- تقلص كبير في الديون العامة: شهدت تركيا انخفاضاً ملحوظاً في حجم الديون العامة، حيث كانت تمثل ٦١.٤% من الدخل القومي في عام ٢٠٠٢. بفضل السياسات الاقتصادية الفعالة، انخفضت هذه النسبة إلى ٢٨.٧% بحلول عام ٢٠١٦. ويعد هذا التراجع إنجازاً مهمًّا، حيث تحقق للمرة الأولى في تاريخ الخزانة التركية، مما ساهم في تعزيز الاستقرار المالي، وتحسين وضع الاقتصاد الوطني.
- تحول المصارف الحكومية من الخسارة إلى الربح: تمكنت حكومة حزب العدالة والتنمية من تحقيق تغيير جذري في وضع المصارف الحكومية، حيث انتقلت من مرحلة الخسائر المتواصلة إلى تحقيق الأرباح المستدامة. هذا التحول لم يكن سهلاً، بل جاء نتيجة تنفيذ مجموعة من السياسات المالية والإدارية الحازمة. في عام ٢٠٠١، شهدت تركيا أزمة اقتصادية حادة، حيث تكبد المصرف الزراعي خسائر كبيرة بلغت ١٢.١ مليار ليرة. في ذلك الوقت، كان النظام المصرفي يعاني من مشاكل هيكلية وضغوطات مالية أدت إلى تفاقم الأوضاع. لكن حكومة العدالة والتنمية اتخذت خطوات جريئة للتصدي لتلك التحديات، شملت تحسين إدارة المصارف وتعزيز الرقابة المالية. على مدار السنوات السبع التالية، استطاعت المصارف الحكومية أن تُظهر أداءً مالياً أفضل، حيث أسهمت بمبلغ ١٨.٣ مليار ليرة في الخزانة العامة، مما يعكس دورها المتنامي في دعم الاقتصاد الوطني. في عام ٢٠١٠، تم الإعلان عن تحقيق ربح إجمالي قدره ٣ مليارات و٧١٣ مليون ليرة تركية، وهو ما يمثل علامة فارقة في إعادة هيكلة النظام المصرفي وتحسين كفاءته. هذا التحول في أداء المصارف لم يقتصر فقط على الأرقام، بل ساهم أيضاً في تعزيز الثقة في النظام المالي، مما شجع على جذب المزيد من الاستثمارات سواء من الداخل أو الخارج. كما أدى إلى تحسين قدرة الحكومة على تمويل مشاريع التنمية والبنية التحتية، مما عكست تأثيراته الإيجابية على الاقتصاد بشكل عام[٤٥].
- تشجيع رجال الأعمال: عملت الحكومة على تشجيع رجال الأعمال من خلال تنفيذ مجموعة من التدابير الاقتصادية، من بينها تخفيض مستحقات الضمان الاجتماعي بنسبة ٢٥%. كانت هناك تحديات كبيرة تواجه رجال الأعمال، حيث لم يتمكنوا من استرداد مستحقاتهم من الدولة بسبب تراكم ديون الضمان الاجتماعي. لمواجهة هذه المشكلة، قامت حكومة حزب العدالة والتنمية بتسديد هذه المستحقات، مما أتاح لهم الاستمرار في نشاطاتهم التجارية. هذا الدعم الحكومي ساعد في تحسين بيئة الأعمال، وزاد من ثقة المستثمرين في الاقتصاد. كما أسهم في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تشجيع المزيد من الاستثمارات والمشاريع، مما أدى إلى خلق فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاجية في السوق.
- زيادة نسبة الطبقة المتوسطة: تعد الطبقة المتوسطة مؤشراً حيويًّا على الاستقرار الاقتصادي لأي دولة. وقد تشكلت هذه الطبقة أساساً في فترة الإصلاحات الاقتصادية التي قادها تورجوت أوزال، إلا أنها

---

(٤٥) ترك برس، مسيرة تركيا خلال ١٢ عاماً: الحلقة الثانية عشرة: معجزة النهضة الاقتصادية، تاريخ النشر (٧ أكتوبر ٢٠١٥)، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٦/٢٨، متاح على الرابط التالي:

http://www.turkpress.co/node/7261

توسعت بشكل كبير خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية. وقد أضحت تلك الطبقة تمثل القاعدة الشعبية الأساسية التي يعتمد عليها الحزب في دعمه السياسي.

- محاربة الفقر والسعي نحو توزيع الثروة: أعطى حزب العدالة والتنمية أولوية لمحاربة الفقر وتعزيز العدالة في توزيع الثروة عبر مجموعة من الإصلاحات القانونية والاقتصادية. ففي عام ٢٠٠٢، كانت نسبة ٣٠.٣% من السكان تعيش بأقل من ٤.٣ دولارات يومياً، مما يشير إلى مستوى عالٍ من الفقر في المجتمع. ومع تنفيذ سياسات اقتصادية جديدة، مثل تحسين برامج الضمان الاجتماعي وزيادة المساعدات المالية، انخفضت تلك النسبة إلى ٢.٧٩% بحلول عام ٢٠١١، مما يعكس تحسينات ملحوظة في مستوى المعيشة. بالإضافة إلى ذلك، شهدت البلاد تراجعاً كبيراً في نسبة الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر. فقد انخفضت تلك النسبة من ٢٣% في عام ٢٠٠٢ إلى أقل من ٢% في عام ٢٠١٧. يوضح هذا التغيير الجذري نجاح السياسات التي اعتمدها الحزب في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، مما ساهم في تحسين الظروف المعيشية للعديد من الأتراك.
- مواجهة تحديات التضخم والعجز في الميزانية: وقد استطاع حزب العدالة والتنمية تحقيق ذلك من خلال تنفيذ قانون مالي صارم. هذا الإجراء ساهم بشكل كبير في تقليص العجز وتحقيق انخفاض ملحوظ في معدلات التضخم. بالإضافة إلى ذلك، نجح الحزب في جذب الاستثمارات الأجنبية ورؤوس الأموال، وذلك بفضل الاستقرار الاقتصادي الذي تحقق في تركيا[٤٦].
- النمو الملحوظ في الاقتصاد التركي في عام ٢٠١٧: حيث بلغ إجمالي الناتج القومي ١.٥١ تريليون دولار عند احتساب القوة الشرائية. كما حقق مجال الضمان الاجتماعي تقدماً كبيراً، حيث تمكن حزب العدالة والتنمية من تنفيذ عدة إصلاحات وإنجازات بارزة. من بين تلك الإنجازات، تأسيس وزارة العائلة والشؤون الاجتماعية في عام ٢٠١١، التي ركزت على دعم الأسر من خلال تقديم المساعدات المالية. كما تمت إضافة رواتب لكبار السن والأطفال وذوي الإعاقة، وزادت المصاريف الاجتماعية بشكل كبير، خاصة في المناطق الريفية التي تعاني من الفقر. فقد ارتفعت هذه المصاريف من حوالي ١.٣ مليون ليرة عام ٢٠٠١ إلى ١٨ مليون ليرة في عام ٢٠٠٧. كما تم تطبيق نظام الضمان الاجتماعي الشخصي، مما أتاح للأفراد فرصة دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي والتقاعد دون الحاجة للتسجيل كموظفين حكوميين. كما أحرز الحزب تقدماً في جهود توزيع الثروة بشكل عادل، حيث انخفضت نسبة الأفراد الذين يعيشون بأقل من دولار واحد يومياً إلى صفر بحلول عام ٢٠١٢، بعد أن كانت هذه النسبة تمثل خُمس السكان في عام ٢٠٠٢[٤٧].

([٤٦]) المصدر السابق.

([٤٧]) مصطفى إبراهيم، التحولات الاقتصادية في تركيا بعد ٢٠٠٢، مصدر سابق.

- **الخاتمة**

أولاً، النتائج:

يعد وصول حزب العدالة والتنمية التركي إلى سدة الحكم نتيجة عدد من التحديات التي واجهت النظام السياسي التركي على المستويين الداخلي والخارجي.

أثبت حزب العدالة والتنمية قدرته على الحفاظ على استقرار الحكم السياسي في تركيا، مما ساهم في تحسين البيئة الاقتصادية والاجتماعية.

كانت الإصلاحات التي نفذها الحزب أساسية في تحسين الأوضاع المعيشية وزيادة الثقة في المؤسسات الحكومية.

عمل الحزب على تعزيز الهوية الوطنية من خلال التركيز على القيم الثقافية والدينية، مما ساعد في بناء قاعدة دعم شعبية واسعة.

برزت تحديات تتعلق بتعددية الآراء والممارسات الديمقراطية، مما يستدعي ضرورة تعزيز التفاعل مع مختلف الأطراف السياسية.

اظهر حزب العدالة والتنمية مرونة في التعامل مع الأزمات، مما ساعد في الحفاظ على الاستقرار النسبي.

سعى الحزب إلى توسيع قاعدة دعمه لتشمل مختلف فئات المجتمع، بما في ذلك الطبقات المتوسطة والفئات المهمشة.

١. **تأثير السياسات الخارجية:** تأثرت سياسة الحزب بالتطورات الإقليمية والدولية، مما دفعه لتبني استراتيجيات مرنة تتناسب مع المتغيرات الجيوسياسية.
٢. **تعزيز الديمقراطية المحافظة:** ساهم نظام الديمقراطية المحافظة الذي استحدثه حزب العدالة والتنمية في توسيع مفهوم الديمقراطية ليتجاوز الانتخابات ونزاهتها، ليشمل تنشيط دور المجتمع المدني وضمان مشاركته واحترام الحريات، واحترام وتوكيد الحق في الاختلاف والمشاركة، مما أسهم في تحسين بيئة الديمقراطية في تركيا.
٣. **تأثير المؤسسة العسكرية:** قبل تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم، كانت المؤسسة العسكرية تسيطر على الحياة السياسية، وتستحوذ على دور حارس المبادئ العلمانية للجمهورية، مما أدى إلى حدوث انقلابات عسكرية متكررة وتعديلات على الدستور بعد كل انقلاب.
٤. **تقليص سلطة الجيش:** منذ عام ٢٠٠٢، عمل حزب العدالة والتنمية على تقليص سلطة الجيش من خلال إصلاحات قانونية ومؤسسية، بما في ذلك الإصلاحات المرتبطة بالاتحاد الأوروبي، مما أفقد الجيش سيطرته وجميع آلياته الرسمية للتدخل في السياسة.

٥. **تحييد دور المؤسسة العسكرية:** ساهمت قدرة حزب العدالة والتنمية على تحييد دور المؤسسة العسكرية في التأثير على الحياة السياسية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، مما أفضى إلى علاقات أكثر توازنًا بين المدنيين والعسكريين.

٦. **إعادة تشكيل صورة المؤسسة العسكرية:** أدت الانقلابات العسكرية المتكررة إلى إعادة تشكيل الصورة النمطية لدى الشعب التركي حول المؤسسة العسكرية ومحاولاتها تقويض الديمقراطية، حيث ساهمت التعديلات الدستورية في تقليص تدخل الجيش في الحياة السياسية.

٧. **إفشال محاولة الانقلاب ٢٠١٦:** يعد نجاح الشعب التركي في إفشال محاولة الانقلاب العسكرية في عام ٢٠١٦ تعبيرًا عن قوة الديمقراطية وإعلاء حكم الشعب، مما ساعد في ترسيخ أطر جديدة للعلاقات المدنية العسكرية في البلاد.

٨. **إعادة تعريف العلاقة مع الإسلام السياسي:** تمكن حزب العدالة والتنمية من إعادة صياغة العلاقة مع الإسلام السياسي، حيث أسس تجربة سياسية تُركز على الهوية الوطنية، متجاوزًا بعض المقولات التقليدية للإسلام السياسي. ذلك التحول ساعد الحزب على التكيف مع التحديات والضرورات السياسية، مما أعطى له قدرة أكبر على التأثير في المشهد السياسي.

١. تعزيز الحوار السياسي وتحفيز التعددية الحزبية:

التوصيات

١ – تطوير الأطر القانونية وتعزيز العدالة وحقوق الإنسان:

٢. تعزيز دور المجتمع المدني

٣. تعزيز العلاقات المدنية العسكرية:

٤. تشجيع الإصلاحات المؤسسية:

٥ – مواكبة التغيرات العالمية

٦ – التفاعل مع الانتقادات وتعزيز الحوكمة الرشيدة:

٧ – رؤية طويلة المدى والقدرة على التطور والتحديث.

٨ – التربية والتثقيف السياسي

قائمة المراجع

أولاً، المراجع العربية:

أ. الكتب:

١. أبو نصر إسماعيل الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة لسنة ١٩٨٧.

٢. أحمد نور النعيمي، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا– حاضرها ومستقبلها: دراسة حول الصراع بين الدين والدولة في تركيا، دار البشير، ١٩٩٣.

٣. أحمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١١.

٤. النظام السياسي في تركيا والموقف التركي من قضايا الأمة، مركز سورية للبحوث والدراسات، دمشق، ٢٠١٤.

٥. أمنية مصطفي، الجيوبوليتيكية التركية– الحتمية الجغرافية وسؤال الهوية، المعهد المصري للدراسات، مصر، ٢٠١٦.

٦. أمين ب. صاجو، المجتمع المدني في العالم الإسلامي، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٧.

٧. البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية، أنقرة، ٢٠٠٢.

٨. برهان الدين ضوران، وآخرون، تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ترجمة: نور الدين عمر، ٢٠١٨.

٩. جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية– التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٨.

١٠. جمال خالد، التغير في النظام السياسي التركي وأثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، ٢٠٠٢–٢٠١٠، دار الخليج للنشر والتوزيع، ٢٠١٩.

١١. جنى جبور، تركيا: دبلوماسية القوة الناهضة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٩.

١٢. حميد إمراح بريش، الجيش والسياسة، منشورات اللوتس، أنقرة، ٢٠٠٨.

١٣. خليل إبراهيم الطيار، الصراع بين العلمانية والإسلام في تركيا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبوظبي، ٢٠٠٤.

١٤. رائد مصباح أبو داير، استراتيجية تركيا شرق أوسطيا ودوليا في ضوء علاقتها بإسرائيل (٢٠٠٠ – ٢٠١١)، باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٣.

١٥. رضا هلال، السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩.

١٦. زكريا كورشون، وآخرون، التيار المحافظ في تركيا.. التاريخ.. التشكل.. المستقبل، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ط١، ٢٠٢٢.

١٧. سردار شان، القوات المسلحة والمدنية، كتاب نقطة، ٢٠٠٥.

١٨.سعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥.
١٩.سعد تامر الحميدي، الصراع بين القومية الحربية والتركية وأثره في انهيار الدولة العثمانية في الربيع الأول من القرن الواحد والعشرين، دار الكتب القطرية، قطر، ٢٠١١.
٢٠.سليمان بن صالح الخراشي، كيف سقطت الدولة العثمانية؟، دار القاسم، الرياض، ١٩٩٩.

ب. لدوريات:

١. أحمد قطوي الصفصافي، البرجماتية السياسية لحزب العدالة والتنمية في تركيا، مجلة شئون الشرق الأوسط، ع١٩، ٢٠١٠.
٢. أحمد ناصوري، دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية– سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مج٣٧، ع٢، جامعة تشرين، سوريا، ٢٠١٥.
٣. آية إبراهيم عطا الله، العلاقات المدنية العسكرية وأثرها علي مسار التحول الديمقراطي في تركيا ٢٠٠٢:٢٠١٦، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع١٢، ٢٠١٧.
٤. حاتم اته، وآخرون، تركيا تحت حكم حزب العدالة والتنمية: من سياسة الحزب المهيمن إلى نظام الحزب المهيمن، رؤية تركية، العدد ١، السنة ٥، ٢٠١٦.
٥. زروقة إسماعيل، جدلية السياسي والعسكري في تركيا وانعكاساته على محاولة انقلاب ٢٠١٦، مجلة المعيار، المجلد ١٢، العدد ١، جامعة المسيلة، الجزائر، ٣١ مايو ٢٠٢١.

ج. الرسائل العلمية:

١. أسامة أحمد الرحماني، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا أثناء فتره حكم حزب العدالة والتنمية (٢٠٠٣–٢٠١٠)، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن ٢٠١٢.
٢. حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه رقم ١٧، ط ٢، ١٩٩٩.
٣. دينا عماد كمال، دور حزب العدالة والتنمية في دعم التحول الديمقراطي في تركيا (٢٠٠٢:٢٠١٣)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٧.
٤. سلوى محمد إسماعيل علي، العامل الديني وظاهرة الاستقرار السياسي في المغرب، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩.
٥. طارق الأشرم، حسن سالم، الخلافة الإسلامية معوقاتها وسبل إعادتها، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٩.
٦. عبد الكريم عبد لاني، المعارضة السياسية والتحول الديمقراطي بالمغرب، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣.
٧. فريدة العمراوي، أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: دراسة حالة مصر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة محمد خيضر ببسكرة الجزائر، ٢٠١٣–٢٠١٤.

٥. منة الله محمود، تأثير صعود حزب العدالة والتنمية على توجهات السياسة الخارجية التركية: دراسة لدور العامل الثقافي في الفترة من (٢٠٠٢- ٢٠٢٠)، رسالة ماجستير، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف،

ثانيًا، المراجع الأجنبية:

1. Al-Anzi, Transparency in the governmental sector in Kuwait in support of development, Diploma of Public Administration, Faculty of Administrative Sciences, Kuwait University, 2009.
2. Aydinli, E. (2009). A Paradigmatic Shift for the Turkish Generals and an End to the Coup Era in Turkey. Middle East Journal, 63(4), 581-596. DOI: https://doi.org/10.3751/63.4.13
3. Fatih Ceran, From Democratization to Security Politics: The Transformation of Turkey's Justice and Development Party, Transnational Press London, 2023.
4. Göcek, F. M. (2011). The Transformation of Turkey: Redefining State and Society from the Ottoman Empire to the Modern Era. London: I.B. Tauris.
5. Toygar Sinan Baykan,The Justice and Development Party in Turkey,Cambridge University Press, November 2018.
6. Jenkins, G. (2001). Context and circumstance: the Turkish military and politics. New York: Oxford University Press for the International Institute for Strategic Studies
7. K. Ulrichsen, The Politics of Economic Reform in Arab Gulf, Baker, J.A., III, Institute for Public Policy of Rice University, 2016.
8. Karaosmanoglu, A. L. (2011). Transformation of Turkey's Civil-Military Relations Culture and International Environment. Turkish Studies, 12(2). DOI: https://doi.org/10.1080/14683849.2011.572632
9. Kürşat Çınar, The Decline of Democracy in Turkey :A Comparative Study of Hegemonic Party Rule, December, Routledge, 2020
10. M Hakan Yavuz, The Emergence of a New Turkey Islam, Democracy, and the AK Parti, The University of Utah Press, 2006.